اللاجئون الفلسطينيون
بين حقوق الإنسان وحق العودة

د.عزيزة محمد على بدر-أستاذ الجغرافيا المشارك
معهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة

تمثل مشكلة اللاجئين واحدة من أعقد عناصر القضية الفلسطينية، ضمن مشكلات عديدة أخرى كالحدود والقدس والمستعمرات والمياه...وغيرها، وهي تلك المشكلة التي تمس حقوق الإنسان والحريات، والتي تأثرت وما زالت تتأثر بكل مستجد على الساحة في الأراضي المحتلة أو في دول اللجوء والشرق الأوسط وبل وبالأحداث العالمية.. وهي المشكلة التي بدأت بشكل حاد واضح منذ نشب الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل في 14/مايو،1948 ، حيث كانت إسرائيل قد سيطرت على ثلاثة أرباع المنطقة التي كانت تحت الانتداب البريطاني قبل انسحاب المملكة المتحدة التي كانت تتمتع بسلطة الانتداب لإدارة الإقليم، وذلك بعد موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947 على تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية ودولة عربية، وقد رفض العرب في فلسطين والدول العربية مشروع التقسيم الذي أعطى السكان اليهود أكثر من نصف أراضِ الإقليم بالرغم من حقيقة أن السكان العرب كانوا أكثر عدداً في ذلك الوقت، وإبان الصراع الذي أعقب ذلك استولى اليهود على مزيد من الأراضي، وتم إعلان قيام دولتهم. ومع التوصل إلى اتفاقية الهدنة في عام 1949 كانت إسرائيل قد سيطرت على ثلاثة أرباع المنطقة التي كانت تحت الانتداب البريطاني. وفي تلك الفترة ازداد وقوع المزيد من الاشتباكات بين العرب واليهود.

وفي أعقاب ذلك جرى طرد حوالي 750 ألف فلسطيني وإجبارهم على الفرار من المناطق الواقعة تحت السيطرة اليهودية. وحاولت الأمم المتحدة التفاوض بشأن عودتهم إلى ديارهم، لكن إسرائيل حالت دون ذلك.. ومازالت، وسرعان ما تم إنشاء مستوطنات يهودية جديدة على مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة للفلسطينيين واستوطن القادمون الجدد من المهاجرين اليهود في بيوت الفلسطينيين.. بينما استقرت الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الحضرية بالبلدان العربية أو تمت عودتهم إلى الوطن، لكن بقى نحو ثلث اللاجئين تقريباً تأويهم المخيمات في المنطقة، ومنذ ذلك الحين ظلت

هذه المخيمات تمثل رمزاً لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. . الذين بالرغم من الاعتراف بحقوقهم في العودة كجماعة في قرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر أول ديسمبر 1948، مازالوا لاجئين يتلقون مساعدات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى UNRWA وهي الوكالة التي نشأت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر **1949**.

واليوم يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين ما يقرب من أربعة ملايين نسمة في المنطقة، من إجمالى أكثر من سته ملايين فلسطينى في جميع أنحاء العالم، إذ تأثر عددهم بالمستجدات والصراعات في المنطقة مع الزيادة الطبيعية لأعدادهم.

هناك عدة فئات من اللاجئين الفلسطينيين، لا يحق لهم كلهم تلقى مساعدات الأنروا ، ويتلقى العديد منهم مساعدات مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، كما تعمل الأنروا بشكل وثيق مع منظمات أخرى للأمم المتحدة فما هي؟ ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون جغرافياً في بلدان المنطقة، يقيم جزء منهم في مخيمات، فما هو التوزيع الجغرافي لهم ولمخيماتهم، وما هي خصائصهم الديموجغرافية، وكيف يحصلون على حقوقهم الإنسانية؟ وما الجهات المنوط بها تقديم المساعدة لهم، وما هو مستو الخدمات المقدمة لهم في مخيماتهم- صحية وتعليمية وغذائية وبنية أساسية وغيرها - ومن يقوم بعمليات التمويل، وما تقييم أوضاعهم في ظل مفاوضات السلام المتعثرة وانتفاضة الأقصى وظروف الصراع، وما هي حدود الأمل في العودة والتي يحلم بها أي لاجئ حول العالم، وهل يمكن عودتهم عملياً ؟

هذه الأسئلة وغيرها مما يخص هذا القطاع من الشعب الفلسطيني، هي ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها، باستخدام المتاح من بيانات وإحصائيات ومسوحات، وفق المنهج التاريخي لتتبع تطور الحالة وما طرأ عليها من تغيرات ترتبط بأحداث بعينها، والمنهج الوصفي التحليلي بمسالكه وأدواته المختلفة، لتحليل أبعاد المشكلة وتوزيعاتها المكانية وعلاقاتها وارتباطها بمتغيرات أخرى، واستنباط النتائج واستنتاجها..مع التركيز في تتبع الخصائص على اللاجئين في مناطق عمل الأنروا كدراسة حالة.

- ***حتى لا ننسى قرى الفلسطينيين المدمرة والاستيطان اليهودي*: [1]**

حيث جذور المشكلة وأحد أهم أسباب استمرارها، وأحد أهم العقبات أمام حلها. . إذا رجعنا للتاريخ لنتعرف على جذور المشكلة نجد أن سكان فلسطين العرب في العصر الحديث لم يكونوا هم الذين دخلوا مع الفتح العربي الإسلامي، إنما هم سكان البلاد الأصليين. . وقد كانت فلسطين التي تتمتع بموقع جغرافي متميز محط أطماع المستعمر منذ القدم، وتعرضت عبر تاريخها لعدة محاولات من السيطرة الأجنبية عليها، منها السيطرة البريطانية ومنح اليهود حق إنشاء دولتهم في فلسطين بإصدار قرار وعد بلفور في الثاني من نوفمبر1917 .. إذ لم يكن لليهود أملاك في فلسطين إلا في العهدين العثماني والبريطاني 1854-1948 ففي أوائل القرن 19 كان اليهود أقلية لم يسمح لها سوى بالعمل في التجارة، ورفض طلبهم بشراء الأراضي الزراعية وغيرها للأنشطة المرتبطة بالأرض إبان الحكم المصري عام 1837. . وفي عهد السلطان عبد الحميد العثماني (1839-1861)، تملك اليهود الغرباء أول أرض في فلسطين وكان ذلك عام 1854.. وفي عام 1856 أشترى يهودي بريطاني أول بستان برتقال في فلسطين.. وفي عهد السلطان عبد العزيز العثماني (1861-1876) منحت الحكومة العثمانية اليهود أرض مساحتها 2600 دونم بالقرب من يافا.. وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909)، بدأ تأسيس المستعمرات اليهودية في الريف الفلسطيني، وذلك على أثر المشاكل اليهودية في روسيا عام 1876 وما بعده، مما اضطر الكثيرين منهم للهجرة إلى فلسطين وغيرها، وقبل العرب هؤلاء النازحين إلى بلادهم كلاجئين ومضطهدين.. وبدأت جموع هؤلاء اللاجئين اليهود تسعى للاستقرار في الريف الفلسطيني ففي 1878/8/8 أقاموا أول مستعمراتهم وتعرف باسم" بتاح تكفا" على بقعة "ملبس" وتقع على بعد 12 كم شمال شرقي يافا، وهي اليوم مدينة تضم أكثر من 75 ألف يهودى .

في عام 1884 بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية خمساً، تقع ثلاث منها بجوار يافا، وواحدة في حيفا والأخرى في الحولة ...وفي 1886 حدثت أول اصطدامات مسلحة بين العرب والمستعمرين اليهود عندما هاجم العرب المطرودون من قراهم ومدنهم في(الخضيرة وملبس) الغزاة اليهود مما دفع الحكومة العثمانية إلى فرض قيود على هجرة اليهود إلى فلسطين.. وقد بدأت فكرة الاستيطان الصهيونى في فلسطين منذ المؤتمر الصهيوني الأول – في بازل بسويسرا عام 1897 – وكان أول أهدافها الاستيطانية العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود. وحتى نهاية القرن 19 ارتفع عدد

المستعمرات في الريف إلى 22 مستعمرة تضم (5210 يهودي) معظمها في السهل الساحلي بين الكرمل ومصر، وفي الجليل والقدس والأغوار. وفي عام 1914 وقبيل خروج العثمانيين من فلسطين ازدادت المستعمرات حتى بلغت 47 مستعمرة منها 26 في السهل الساحلي و 12 في الجليل، و 2 في القدس، و 6 في الأغوار وواحدة في مرج بن عامر، بلغ سكانها 11990 يهودياً. وقد قامت العديد من المستعمرات على أنقاض بلدات فلسطينية عريقة، ومعظم المستعمرات اليهودية التي أقيمت في العهد العثماني كانت تحمل في أول الأمر اسم البقعة العربية التي أقيمت عليها، أو بإضافة كلمة يهود أو " كبانية" للقرية العربية المجاورة.. وتدل الأسماء اليهودية التي دعيت بها بعض المستعمرات على الأهداف والغايات السياسية التي وضعها اليهود [1] .. وكانت أملاك اليهود لا تعادل إلا 2.4 % من أراض فلسطين التي تبلغ جملة مساحتها 27 مليون دونم.[2]

وكانت بريطانيا وأمريكا قد تحملتا مسؤولية بناء وتقوية الحركة الصهيونية في فلسطين وقادت بريطانيا تلك المسؤولية في مرحلة هامة من تاريخ الحركة الصهيونية هي مرحلة النشأة والتطور والهجرة والاستيطان ومن ثم قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، وكانت الفرصة مواتية لأن بريطانيا دولة استعمارية يعتمد عليها وقتئذ. وفي عام 1905 شكل مجلس الوزراء البريطاني لجنة لترسيخ الاستعمار في آسيا وإفريقيا ووضعت اللجنة تقرير كامبل نيرمين رئيس وزراء بريطانيا والذي نص في إحدى فقراته على " ضرورة العمل على فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي وتقترح اللجنة لذلك إقامة حاجز بشرى قوى وغريب، يحتل الجسر البرى الذي يربط آسيا بإفريقيا بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدو لسكان المنطقة" ومن الجدير بالذكر أن الهجرة الصهيونية قد بلغت أوجها وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، في فترة ما بين الحربين العالميتين، ويأتي وعد بلفور ليكون حلقة في سلسلة الدعم البريطاني المستمر للحركة الصهيونية عام 1917 والذي وافقت الولايات المتحدة عليه وصادقت علية الحكومتين الفرنسية والإيطالية. وفي العهد البريطاني ما بين عام 1918-1948 باشر اليهود بناء المستعمرات بمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وكان أولها مستعمرة بنيامينا1919 – الشونة اليهودية– جنوبي حيفا، تلاها عام 1920 مستوطنات " قريات عنابيم" في جبال القدس شمال غرب قرية أبو غوش، ومستوطنة "داجانيا أ " و"داجانيا ب" سمخ العربية من أعمال طبرية. [3]

وكانت أهم صفقات ابتياع الأراضي التي حصل عليها اليهود من أشخاص غير فلسطينيين، منها 200 ألف دونم من أراضى مرج ابن عامر اشترتها عدة جمعيات يهودية، واشتمل البيع على 22 قرية، وبلغ عدد العائلات التي أُ خرجت من هذه القرى نحو 1746 عائلة تضم نحو 8730 وذلك بين عام 1920-1925. وفي عام 1929 اشترت جمعية الصندوق اليهودي القومي حوالي 30826 دونم من أراضى وادي الحوارث العربية في قضاء طولكرم، وفي عام 1934 اشترت شركة تحسين الأراضي الفلسطينية اليهودية امتياز تجفيف بحيرة الحولة من الحكومة العثمانية وتبلغ مساحتها 56939 دونم. وقد ارتفع عدد المستعمرات اليهودية في ريف فلسطين من 73 مستعمرة عام 1922 إلى 123 مستعمرة عام 1931 ، ثم ارتفع عددها إلى 193 مستعمرة عام 1936 ، وإلى 287 عام 1945 بالإضافة إلى 6 مستعمرات ارتفعت درجتها إلى مدينة منذ عام1942 . . وقد ارتفع عدد اليهود المهاجرين إلى فلسطين من 55 ألف بعد الحرب العالمية الأولى إلى 108 عام 1925 وإلى300 ألف عام 1935 ، وصل عام 1948 إلى 650 ألفاً وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ... وعندما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 نوفمبر 1947 والمتضمن الموافقة على تقسيم فلسطين، نصت وثيقة إعلان دولة إسرائيل " على أن دولة إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة ولجمع الشتات وسوف تحرص على تطوير البلاد لمصلحة سكانها"... وفي عام 1947 كان سكان فلسطين حوالي 1908775 ساكن يمثل اليهود حوالي 30.9 % من جملتهم، وبلغ عدد المستعمرات اليهودية على جميع أرض فلسطين حوالي 363 مستعمرة وتم تدمير 61 قرية عربية إبان العهد البريطاني فضلاً عن تشريد عشائر بقاع الحوارث والحولة ووادي القباني – من أعمال طولكرم– وكان الصهاينة ينتخبون المواقع الاستراتيجية لإنشاء مستعمراتهم في فلسطين، فكانت قلاع حصينة أكثر منها مستعمرات زراعية.. وفي عام 1968 ارتفع عدد المستوطنات اليهودية إلى 724 مستوطنة، وقد قامت إسرائيل بعد حرب 1967 ببناء العديد من المستعمرات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ودمرت بعض المراكز العمرانية، بالإضافة إلى ذلك قامت بتغيير معظم المعالم والملامح الجغرافية والعمرانية لخريطة فلسطين قبل عام 1948 وبعد عام 1967، فقد كان في فلسطين مع بداية عمليات الاحتلال الكبرى للأراضي الفلسطينية في حرب 1948 وما بعدها ما يزيد عن 850 قرية يسكنها 65 % من الفلسطينيين، بالإضافة إلى أكثر من 17 مدينة فلسطينية عربية ليس بها يهود، ضمت هي

وبعض المدن التي سكنها اليهود 35% من سكان فلسطين، دمرت إسرائيل حوالي 400 قرية ما بين 1948 وحتى عام 1952 وتفاوتت درجة التدمير للمراكز العمرانية العربية من مكان لآخر، ومعظم المراكز التي دُمرت أقيم مكانها أنماط مختلفة من المراكز العمرانية الإسرائيلية، وتغيرت الأسماء العربية بأخرى عبرية كما اتضح من الأمثلة السابقة. وكانت فلسطين مقسمة لعدة ألوية وكل لواء مقسم إلى أقضية وهي بدورها تشتمل على المدن والقرى والخرب والقبائل البدوية(الأعراب) وكانت خريطة فلسطين مقسمة إلى 16 قضاء، تعرضت مدن وقرى 14 قضاء منها للتدمير حتى عام 1952 ، وما زالت سياسة إقامة المستوطنات وتجريف الأراضي وطرد السكان وعزلهم قائمة تقوم بها إسرائيل إلى اليوم. مما يؤكد أن إسرائيل تهدف منذ نشأتها إلى إزالة أي أثر لأي موضع فلسطيني، وسكانه بالتبعية، وهذا هو لب القضية.. فالاستيطان هو أحد الأساليب التي تقوم عليها الفلسفة الصهيونية بما تحمله من معان عدوانية وتوسعية ذات منطلقات عنصرية بحتة منذ البدايات الأولى لتطبيق مبدأ الوطن القومي لليهود في فلسطين ، حيث تم التركيز على الاستيطان بأنواعه المختلفة، ويعنى الحصول على الأرض من سكانها الأصليين سواء عن طريق شرائها من بعض السماسرة، أو من الانتداب البريطاني تحت غطاء ومسمى أراضى الدولة أو الأراضي الأميرية، ثم لجأت بعد ذلك إلى القوة العسكرية وما يترتب عليها من إجراءات قتل وتدمير وطرد للمواطنين الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم حتى تسنى لليهود لاحقاً إقامة دولتهم على أنقاضها عام 1948 ، وقد لعبت الوكالة اليهودية عبر ذراعها القومي " الكيرن كييمت" الدور الأكبر في السيطرة على الأراضي الفلسطينية عبر مصادر التمويل القومي لأثرياء اليهود في العالم، ولا تزال الغالبية من مساحات الأراضي التي أقيمت عليها الدولة العبرية تخضع للإشراف المباشر من خلال دائرة أراضى إسرائيل باعتبار أن الأراضي هي ملكية الدولة وليست للأفراد. (4)

وبعد هزيمة 1967 واحتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين بالإضافة لأراض في دول الجوار دخلت حرب الاستيطان مرحلة ومساحة جديدة ، وقد فتح سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية شهية إسرائيل للاستيطان بشراهة ونهم، مما يؤكد طبيعة الفلسفة الصهيونية التي تقوم على فرض الأمر الواقع بقوة السلاح والتي مازالت تؤكدها الممارسات الإسرائيلية الحالية، ومن هنا أخذت حكومة إسرائيل في استخدام تعبير الأراضي المحررة بدلاً من الأراضي المحتلة، ومنذ البداية رفع الاحتلال الإسرائيلي شعار

تفريغ الأرض من الغرباء أي الفلسطينيين وإزالة أي معالم تاريخية أو جغرافية تدل على وجودهم، وقد فتح الاحتلال الطريق أمام تهجير الفلسطينيين إلى الدول العربية ودمر القرى العربية المحاذية للخط الأخضر (إسرائيل) في منطقة اللطرون، وهدم أحياء ومقابر إسلامية في القدس – مثل حي شرف والباشورة وباب السلسلة وباب المغاربة، وقام بتوسيع حائط المبكى من الجهة الغربية، وشرعت إسرائيل في إقامة عدد من الألوية الاستيطانية في المناطق الاستراتيجية بالمناطق المحتلة، وتم تركيزها على شكل أحزمة تفصل مناطق التجمعات العربية في الضفة والقطاع وتم لاحقاً تكثيف عمليات الاستيطان حول مدينة القدس وداخلها وتوسيع حدودها لتستوعب أكبر عدد ممكن من المستوطنين لفرض وتثبيت حقائق جديدة وخلق أغلبية سكانية يهودية ذات امتداد جغرافي مسيطر على المناطق المحيطة بالمدينة المقدسة بعزلها عن العمق الفلسطيني وتجمعاته القريبة شمالاً وجنوباً وباتجاه الشرق. . كما أقامت حزاماً من المستوطنات في منطقة الغور كخط دفاع استراتيجى، ومعظم هذه المستوطنات أقيمت في مواقع استراتيجية تسيطر علي القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية وعلى طرق المواصلات بينها، ولتعزيز هذا التوجه أنشأت سلطات الاحتلال عدة طرق رئيسية لفصل الأقاليم الفلسطينية عن بعضها البعض وقتما تشاء وتجعل منها كنتونات مفصولة جغرافياً عن بعضها البعض، واليوم تنفذ الجدار العازل بين المستوطنات ومناطق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي تسمى بأراضي السلطة الفلسطينية. وحتى عام 1997 كان عدد المستوطنات في الضفة وقطاع غزة وحول المدينة المقدسة قد بلغ253 مستوطنة تأخذ شكل الأطراف السكانية المحاصرة للمدينة. أما عدد المستوطنين فقد بلغ 5500 مستوطن في قطاع غزة، و140 ألف في الضفة الغربية، و160 ألف في مدينة القدس، وبلغت نسبة الأراضي المصادرة في الضفة 74 % وفي القطاع 16 % من جملة مساحة كل منهما،[(5)] ومازالت عمليات إنشاء المستوطنات قائمة تدعمها قوات الاحتلال والمنظمات الإرهابية المتخصصة في العمل ضد الفلسطينيين، حتى بعد اتفاقيات السلام والتي تعثرت ومازالت. مما يمثل عقبة شديدة أمام مفاوضات السلام وعقبة أصعب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين يتزايد عددهم باستمرار. . وقد أصبحت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الوجه الأخر للعملة في أكبر عملية استيطان منظم عرفها التاريخ الحديث.. تقف حائلاً دون قدرة الأرض الفلسطينية على

استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في حالة عودتهم إلى أراضيهم رغم القرارات الدولية التي تدعم حق العودة .

ومن السهولة بمكان إثبات عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في القانون الدولي واغتصاب حقوق الفلسطينيين، فأهم مبادئ القانون الدولي هي عدم جواز الاستيلاء على أراض الغير عن طريق القوة والاحتلال، حتى قرار التقسيم الذي استمدت دولة إسرائيل شرعيتها منه ينص في أحد أحكامها على ما يلي" لا يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية، أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة، وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل بالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا على أن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه" [6]

- *حماية اللاجئين الفلسطينيين وتوفير الإغاثة لهم.*

في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية لعام **1948** كان يتم تقديم المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين في البداية من جانب المنظمات غير الحكومية تحت مظلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات خيرية . . وفي نوفمبر **1948** أسست الأمم المتحدة منظمة تسمى " هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين" وذلك لتقديم المعونة للاجئين الفلسطينيين، وتنسيق الخدمات التي تقدمها لهم المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات الأمم المتحدة مثل اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمات العالمية للاجئين، وبعد ذلك في ديسمبر**1949**، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى المعروفة باسم (الأنروا)، لتعمل كوكالة مخصصة ومؤقتة– وإن ظلت تعمل طوال أكثر من خمسين عاماً– على أن تُجدد وكالتها كل ثلاث سنوات حتى الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. وقد بدأت عملها في **1**مايو **1950** وتولت مهام هيئة الإغاثة التي تم تأسيسها قبل الأنروا، وتسلمت سجلات اللاجئين الفلسطينيين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[7]

وقد اتخذ قرار إنشاء الأنروا أساساً بمبادرة من الحكومة الأمريكية، التي كانت ترأس لجنة الأمم المتحدة للمصالحة الخاصة بفلسطين، وتم اتخاذ القرار عندما بات واضحاً أنه ليس من المرجح أن توافق دولة إسرائيل على عودة اللاجئين إلى المنطقة بأعداد كبيرة

واقترحت الحكومة الأمريكية أن تنشئ الجمعية العامة وكالة خاصة تستمر في تقديم الإغاثة للاجئين، تكون مسؤولة في المقام الأول عن بدء إقامة مشاريع تنمية واسعة النطاق – ومن هنا جاءت كلمة تشغيل في اسم الوكالة، وقد قبلت الدول العربية هذا الاقتراح فقط بعد أن جرى التأكيد لها بأن إنشاء الأنروا لن يعرض حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية للخطر مثلما نص قرار الجمعية قرار الجمعية العامة رقم 194 عام 1948 وقد جرى النص على ذلك بوضوح في تفويض تأسيس الأنروا بقرار الجمعية العامة الأمم المتحدة رقم 302 بتاريخ 4 ديسمبر1949 ، وفي الوقت نفسه كانت تجرى مفاوضات بالأمم المتحدة لإنشاء ما أصبح بعد ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، غير أنه وبمجرد إنشاء الأنروا أصرت الدول العربية على أن اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون مساعدات الأنروا ينبغي استبعادهم من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لسنة 1951 ، إذ كانت الدول العربية تخشى من أن يؤدى تعريف الشخص اللاجئ الذي كانت تجرى مناقشته في مسودة الاتفاقية إلى إضعاف موقف الفلسطينيين، الذين تم الاعتراف بحقوقهم في العودة كجماعة في قرارات الجمعية العامة، كما خشيت أطراف أخرى ألا يتفق الطابع غير السياسي للعمل المقرر للمفوضية الوليدة مع الطبيعة السياسية البالغة للقضية الفلسطينية. . ولهذه الأسباب يستبعد كل من النظام الأساسي للمفوضية لسنة 1951 الأشخاص الذين يتلقون في الوقت الحاضر حماية أو مساعدة من أجهزة أو وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينحصر النطاق الجغرافي لعمليات الأنروا في لبنان، وسوريا، والأردن، والضفة الغربية، وقطاع غزة، وبمجرد أن يغادر شخص فلسطيني نطاق عمليات الأنروا فقط فأنه يقع في نطاق ولاية المفوضية واتفاقية 1951 . . وعلى خلاف المفوضية، فليس للأنروا قانون أساسي تفصيلي، وبمرور الوقت فإنها وضعت تعريفها العملي الخاص للاجئ في تعليمات التسجيل الموحدة الخاصة بها.. . وعلى خلاف عمل المفوضية، لا يشمل نطاق عمل الأنروا البحث عن حلول دائمة للاجئين المندرجين تحت رعايتها، كما أن ولاية الأنروا تمتد في المقام الأول إلى تقديم الخدمات الأساسية، وليس إلى توفير الحماية الدولية، التي تمثل بالمقابل لب عمل المفوضية. (8)

وقد تم تكليف الأنروا بمهمة "تنفيذ برامج إغاثة وتشغيل مباشرة بالتعاون مع حكومات محلية "وكذلك التشاور مع حكومات الشرق الأدنى بخصوص الإجراءات اللازم اتخاذها استعداداً للوقت الذي لن يتوفر فيه مساعدات دولية لتنفيذ مشاريع إغاثة وتشغيل"

قد تم تجديد ولاية الأنروا باستمرار من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنتهي الولاية 2002 ، وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إدراكها بأن اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والمناطق الأخرى لعمليات الوكالة مازالوا بحاجة للخدمات، ولاحظت ضرورة استمرار عمل الوكالة في كافة مناطق العمليات. (9)

كانت المهمة الأولى للأنروا منذ نشأتها هي الاستمرار في تقديم إغاثة الطوارئ الجارية التي بدأتها المنظمات السابقة عليها، ومساعدة اللاجئين على الانتقال من الخيام إلى مأوى أكثر دواماً، ومن عام 1951 إلى عام 1957، دعمت الأنروا خطط التنمية الاقتصادية والإقليمية الرامية إلى التوسع في الزراعة، وتعزيز التعاون الدولي، ومن ثم استيعاب الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإقليمي، وفي منتصف الخمسينيات حاولت الأنروا تنفيذ مشروعين كبيرين لإعادة التوطين ، وفي كلتا الحالتين كانت البلدان المضيفة واللاجئون أنفسهم على السواء هم الذين رفضوهما، وأدى فشل مثل هذه المبادرات إلى إعادة تقييم هدف الأنروا، ومن عام 1957 إلى 1967 تخلت الوكالة عن مشاريع التنمية الإقليمية المتسمة بالتكلفة وركزت على برامج الإغاثة، والتعليم، والصحة في مخيمات اللاجئين.. وبعد شهر من اندلاع الانتفاضة الأولى في شوارع المناطق المحتلة في ديسمبر 1987 اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إجراء توسيع محدود في عمل الأنروا ليشمل مهام " الحماية السلبية" في المناطق التي تحتلها إسرائيل في الضفة والقطاع، وأيدت قرارات الجمعية العامة اللاحقة هذا النهج، ونتيجة لذلك تم إقامة برنامج للمساعدة القانونية، واستخدام مزيد من الموظفين المحليين والدوليين، ونشر مراقبين لحقوق الإنسان، وقد استفاد من بعض المساعدات العديد من غير اللاجئين في المناطق المحتلة والذين كانوا بحاجة ماسة للمساعدة. .وكان إعلان المبادئ الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة في سبتمبر 1993 يرمى إلى تحقيق انتقال تدريجي للسلطات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، لذا شرعت الأنروا لتدعيم عملية السلام بعد شهر من ذلك في تنفيذ " برنامج لتحقيق السلام " وقد تضمن ذلك مشاريع لتحسين مرافق التعليم والصحة وإنشاء مساكن طوارئ وغيرها من البنية الأساسية، وتقديم قروض لمشروعات الأعمال الصغيرة.(10) كما قامت الأنروا حتى الآن بتجميع 70 مليون دولار أمريكي لتوفير مواد غذائية وفرص عمل وإعانات نقدية للاجئين وغير اللاجئين من أهالي

المنطقة.. ومن الجدير بالذكر أن مسؤولية الأنروا تقتصر على إدارة خدماتها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية داخل المخيمات وخارجها، وهي ليست مسؤولة عن إدارة المخيمات وليس لها دور سياسي فيها.. كما أنها ليست طرفاً في أي مباحثات سياسية حول مستقبل اللاجئين لأنها وكالة إنسانية لخدمة اللاجئين فقط.[11]

▪ ***تمويل الأنروا:***

يأتي معظم التمويل للأنروا من تبرعات طوعيه من الدول المانحة، وأكبر المانحين للأنروا هي الولايات المتحدة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة والسويد ودول أخرى مثل دول الخليج العربي والدول الاسكندنافية واليابان وكندا، وتأتى تبرعات بسيطة من منظمات غير حكومية ومن بعض الأفراد، وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة من ميزانيتها العادية بتمويل 98 وظيفة دولية، في حين تقوم كل من اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية بتمويل وظائف تابعة لبرامج التعليم والصحة، ومن حيث تناسب التبرعات مع معدل الناتج المحلى الإجمالي للفرد، تأتى كل من الدول الاسكندنافية وكندا وهولندا في المقدمة، ومن الجدير بالذكر أن الأنروا ليست مشمولة ضمن التبرعات المقدرة للأمم المتحدة، فقد رأت الأمم المتحدة والدول الأعضاء عند تأسيسها كوكالة مؤقتة أنه لصالح الأنروا واللاجئين أن تقوم الوكالة بجمع تبرعات طوعيه غير محددة من الدول الأعضاء. ومع ذلك تقوم الأمم المتحدة بتمويل كافة الوظائف الدولية لدى الأنروا، وفي عام 2000 قام حوالي 30% من الدول المانحة بدفع تبرعات تزيد عن نسبة تبرعاتها لميزانية الأمم المتحدة، في حين أن التبرعات التي قدمتها 70% من الدول المانحة الأخرى كانت تقل عن تلك النسبة.. ويشير الواقع إلى أن الدول المانحة قد حافظت على مستوى دعمها المالي للوكالة في حين أنها خفضت مساهماتها لبقية منظمات الأمم المتحدة وعملياتها الطارئة في مختلف بقاع العالم. وتدعم الدول المانحة عمل الأنروا واللاجئين الفلسطينيين بصورة كبيرة، كما أن حجم التبرعات بالعملات المحلية آخذ في الازدياد، لكن الأنروا تخسر جزء من تمويلها ومصروفاتها بسبب انخفاض العملات الأوربية مقابل الدولار الأمريكي في أحيان كثيرة، أما الدول التي تقدم دعمها بالدولار فهي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والكويت والمملكة العربية السعودية، أما باقي الدول فتقدم دعمها بالعملات المحلية، يضاف إلى ذلك أن كل هذه التبرعات برغم تزايدها لا تتناسب مع تزايد أعداد اللاجئين

الناجم عن معدلات نموهم السكاني الطبيعية المرتفعة. . وقد بلغت ميزانية الأنروا النقدية عام 2001 ما قيمته 311 مليون دولار أمريكي يتم توزيعها وفق البنود التالية : 290 مليون دولار مخصصة لبرامج التعليم والصحة والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، و7 مليون دولار لبناء احتياطي نقدي، و4 مليون لتنفيذ سياسة رواتب جديدة للموظفين المحليين، و10 مليون لتلبية الحاجات المستجدة للاجئين. هذا عدا ميزانية المساعدات العينية التي تبلغ قيمتها 20 مليون دولار، وميزانية المشاريع الخاصة البالغة 65 مليون دولار. ونظراً للأزمة الإنسانية الناجمة عن انتفاضة الأقصى والإغلاقات الإسرائيلية، فقد أطلقت الأنروا مناشدتين طارئتين لتوفير الغذاء وفرص العمل وتقديم مساعدات نقدية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، وحتى إبريل 2001 جمعت الأنروا ما قيمته 68.9 مليون دولار تبرعات نقدية وعينية، ويبلغ نصيب برامج التعليم 54% من ميزانية الأنروا ، أما نصيب برنامج الصحة فيصل إلى 18% وبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية 10%، في حين كان نصيب الخدمات المشتركة وخدمات التشغيل 18% من جملة ميزانية الأنروا. (12)

- ***اللاجئون الفلسطينيون: فئاتهم وتوزيعهم الجغرافي.***

هناك عدة فئات من اللاجئين الفلسطينيين والنازحين المحليين: فهناك لاجئو عام 1948 وأبناؤهم بفئتين المسجلون لدى الأنروا وغير المسجلين، وهناك فارون نتيجة حرب 1967 حيث فر عدد كبير من اللاجئين أو تم طردهم، وشمل هؤلاء اللاجئين من فروا من الضفة إلى الغربية إلى الأردن وسوريا، أو من قطاع غزة إلى مصر أو الأردن، وكما حدث عام 1948 فأنهم بمجرد فرارهم منعتهم الحكومة الإسرائيلية من العودة إلى ما أصبح يسمى بالأراضي المحتلة. ومن بين 350 ألف فلسطيني الذين فروا في حرب 1967 تم تصنيف نحو نصفهم بأنهم " نازحون داخلياً" ولم يكونوا نازحين في عام 1948، ومن ثم لم يقعوا تحت ولاية الأنروا، مما جعلهم أكثر تعرضاً للمعاناة، ورغم أنه لم يدخل أي تعديل رسمي على ولاية الأنروا لتشمل هذه الفئة الجديدة، فإن المنظمة قدمت مع ذلك بعض خدمات الطوارئ لهؤلاء الفلسطينيين بدعم من الجمعية العمومية للأمم المتحدة فقد فر هؤلاء للمرة الثانية في غضون عشرين عاماً. وفي الضفة الغربية وغزة أوجد احتلال إسرائيل علاقة جديدة بالغة الحساسية بين الأنروا واللاجئين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية.(13)

ولأغراض عملية عرفت الأنروا اللاجئ الفلسطيني بالشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1 يونيو 1946 حتى 15 مايو 1948 والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948، وعليه فإن اللاجئين الفلسطينيين الذي يحق لهم تلقي المساعدات من الأنروا هم الذين ينطبق عليهم ذلك التعريف وأبنائهم. وتغطي الأنروا اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عملياتها الخمس وهي الضفة وقطاع غزة ولبنان والأردن وسوريا والبالغ عددهم 3.8 مليون لاجئ حسب أرقام عام 2001- كان عددهم مليون لاجئ تقريباً عام 1950- وفي عام 1951 تسلمت الأنروا قائمة بأسماء 950 ألف شخص من المنظمات الدولية الأخرى التي كانت تتولى شؤون اللاجئين قبل تأسيسها، وفي الأشهر الأربعة الأولى من بدء عملياتها قلصت الأنروا عدد اللاجئين المذكورين في القائمة، ليصبح 860 ألف لاجئ وذلك بعد جهود إحصائية مضنية وتدقيق السجلات لشطب أسماء من لا يحق لهم الانتفاع بخدمات الوكالة وأسماء من سبق تسجيلهم بطريقة غير شرعية..ويبلغ عدد لاجئ عام 1948 المسجلين مع أبنائهم حوالي 3.8 مليون لاجئ يقيمون في الضفة الغربية وغزة والأردن ولبنان وسوريا، وهذه هي فئة اللاجئين المشمولين بخدمات الأنروا.. هذا ويجب ملاحظة أن تعريف الأنروا يقتصر فقط على اللاجئين المستحقين لخدماتها حيث ينص صراحة على أن حق الانتفاع يكون للاجئ

الذي فقد بيته ومورد رزقه، لكن لغايات العودة والتعويض المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر في ديسمبر 1948 فإن عبارة " اللاجئ الفلسطيني" تستخدم بمفهوم أوسع من من تعريف الأنروا للاجئ الفلسطيني، حيث أن الأنروا وضعت ذلك التعريف لغايات تحديد الفئة المنتفعة من خدماتها ليس إلا.[14]

إن اللاجئين الفلسطينيين حالياً في جيلهم الثالث أو الرابع يوجد منهم في المنطقة تحت رعاية الأنروا حوالي 4.082.300 لاجئ من إجمالي أكثر من 6 ملايين لاجئ منتشرين بدول العالم، وذلك حسب أخر بيانات للأنروا في أكتوبر 2003 .

▪ ***تطور حجم اللاجئين المسجلين لدى الأنروا وتوزيعهم الجغرافي***

لقد تطور حجم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأنروا خلال أكثر من نصف قرن تطوراً كبيراً إذ تضاعف عددهم أكثر من أربع مرات، من 914.221 إلى 4.082.300 لاجئ خلال الفترة من عام 1950 إلى عام 2003 ، يمثلون حوالي ثلاثة أرباع اللاجئين الفلسطينيين في العالم، الذين يمثلون بدورهم ما يقرب من خمس جملة اللاجئين بالعالم وهم بذلك أكبر وأقدم مجموعة مفردة من اللاجئين، على مستوى العالم. . . ويوضح كل من الجدول رقم(1) والشكل رقم (1) هذا التطور، وكذلك يوضح الشكل رقم(2) التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمل الأنروا الخمس خلال الفترة المذكورة.

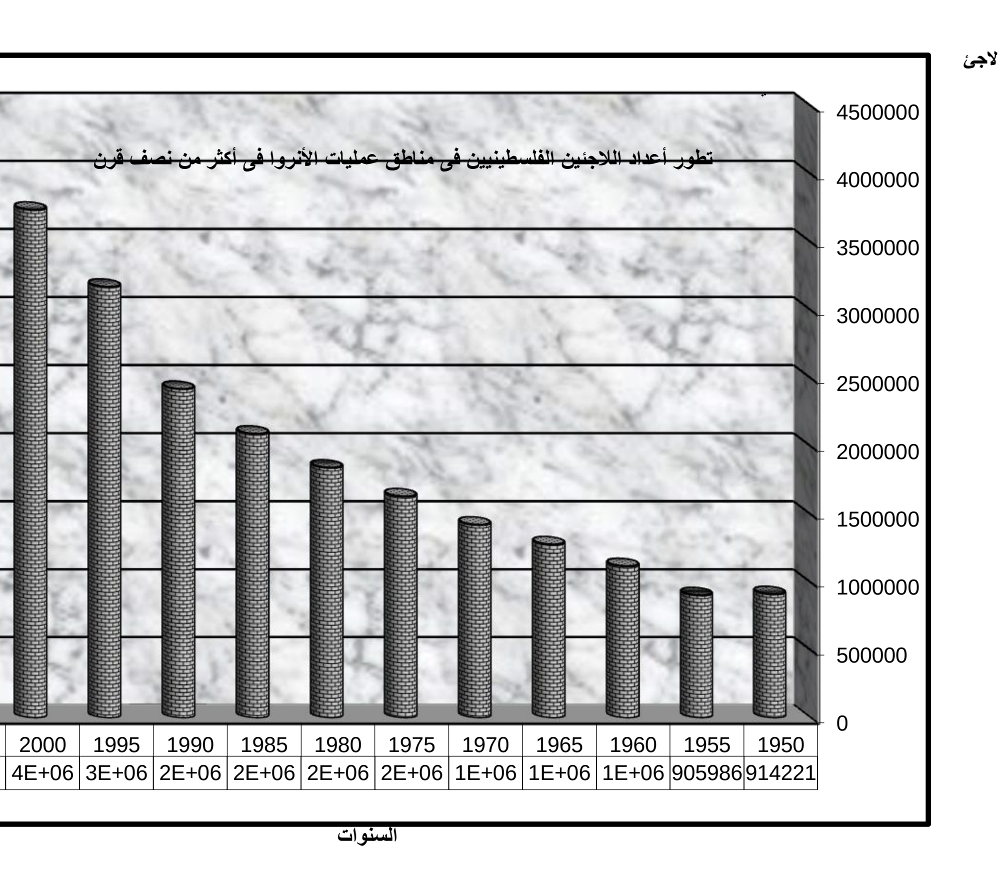
جدول رقم 1: تطور حجم اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي

في مناطق عمليات الأنروا من 1950-2003

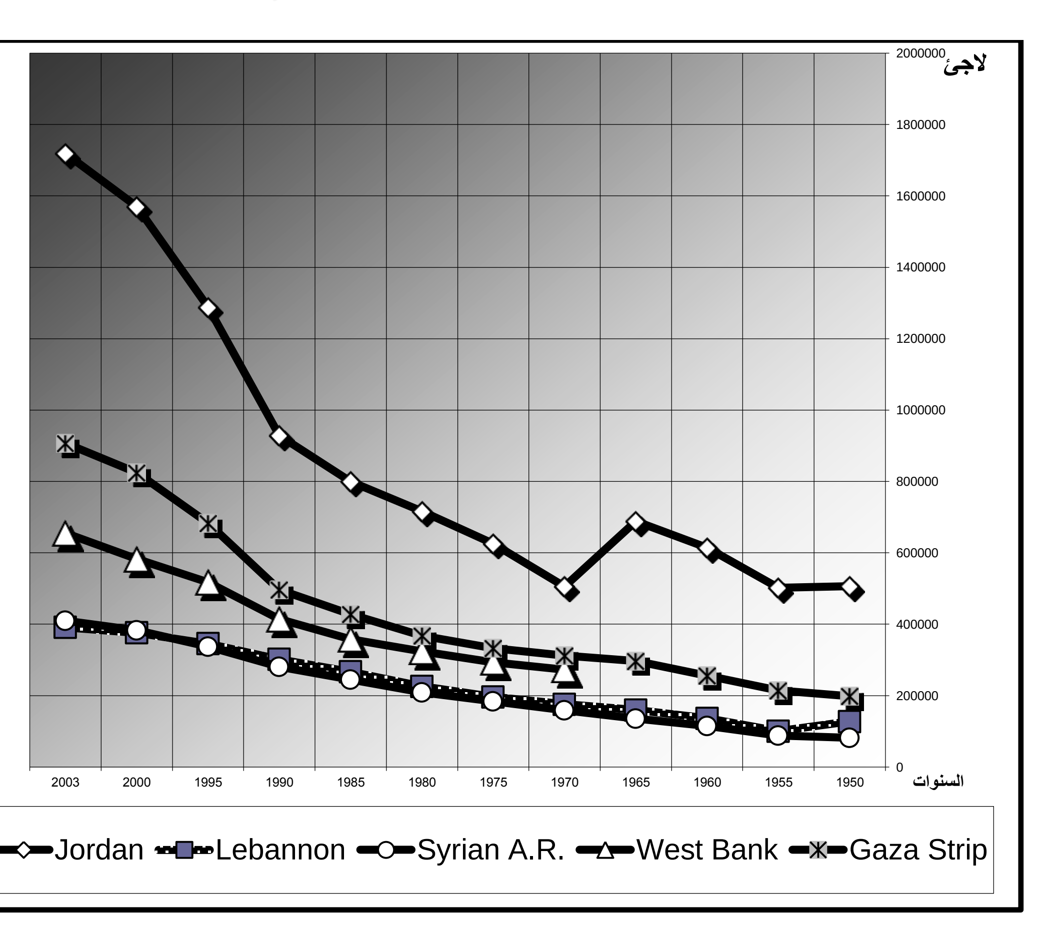
Field / year	Jordan	Lebanon	Syrian AR	West Bank	Gaza Strip	Total
1950	506200	127600	82194		198227	914221
1955	502135	100820	88330		214701	905986
1960	613743	136561	115043		255542	1120889
1965	688089	159810	135971		296953	1280823
1970	506038	175958	158717	272692	311814	1425219
1975	625857	196855	184042	292922	333031	1632707
1980	716372	226554	209362	324035	367995	1844318
1985	799724	263599	244626	357704	427892	2093545

1990	929097	302049	280731	414298	496339	2422514
1995	1288197	346164	337308	517412	683560	3172641
2000	1570192	376472	383199	583009	824622	3737494
2003	1718767	391679	409662	654971	907221	4082300

المصدر: - UNRWA, 30/June/2003.

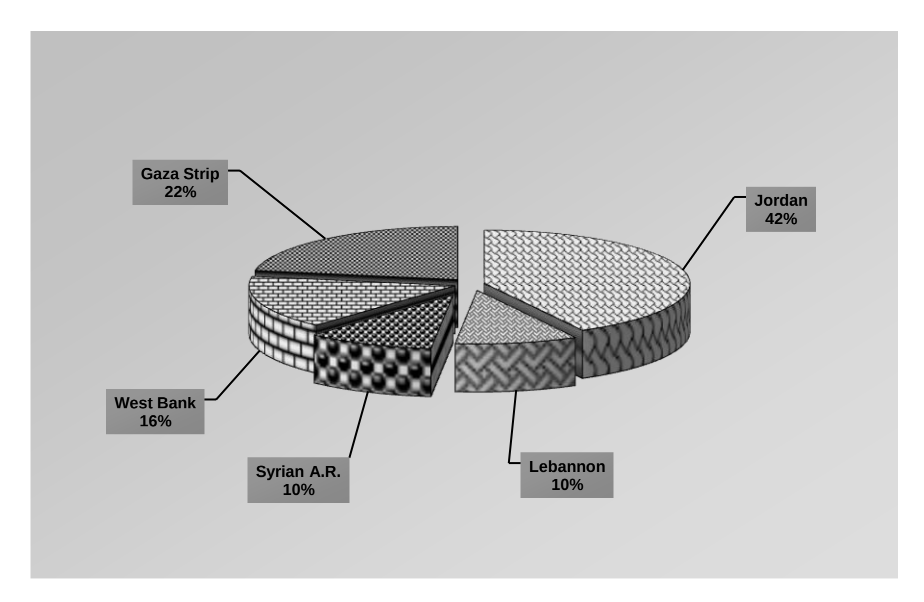


شكل رقم (1) تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأنروا من 1950 حتى 2003.



شكل رقم (2): التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين وتطور أعدادهم في مناطق عمليات الأنروا (1950−2003)

ومن تحليل بيانات الجدول (1) والشكلين رقم (2 و3) يتضح أيضاً أن الأردن تأوي أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين، وكانت نسبتهم أكثر من 42 % في يناير من عام 2003، يليها قطاع غزة بنسبة22.22%،ثم الضفة الغربية 16%، يليها في المركز الرابع سوريا بنسبة 10% تقريباً، وأخيراً، لبنان التي تأوي 9.6% من اللاجئين الفلسطينيين في (30 يناير 2003). [15]

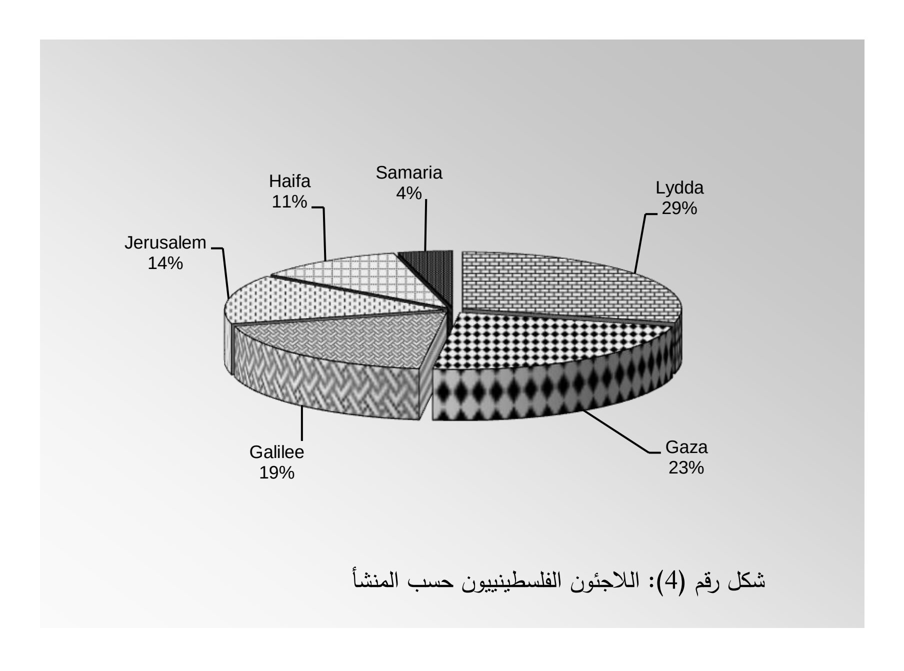


شكل رقم (3) : التوزيع النسبي للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأنروا عام 2003.

الدكتورة : عزيزة محمد علي بدر

- ***اللاجئون الفلسطينيون حسب المنشأ عام 2000:***

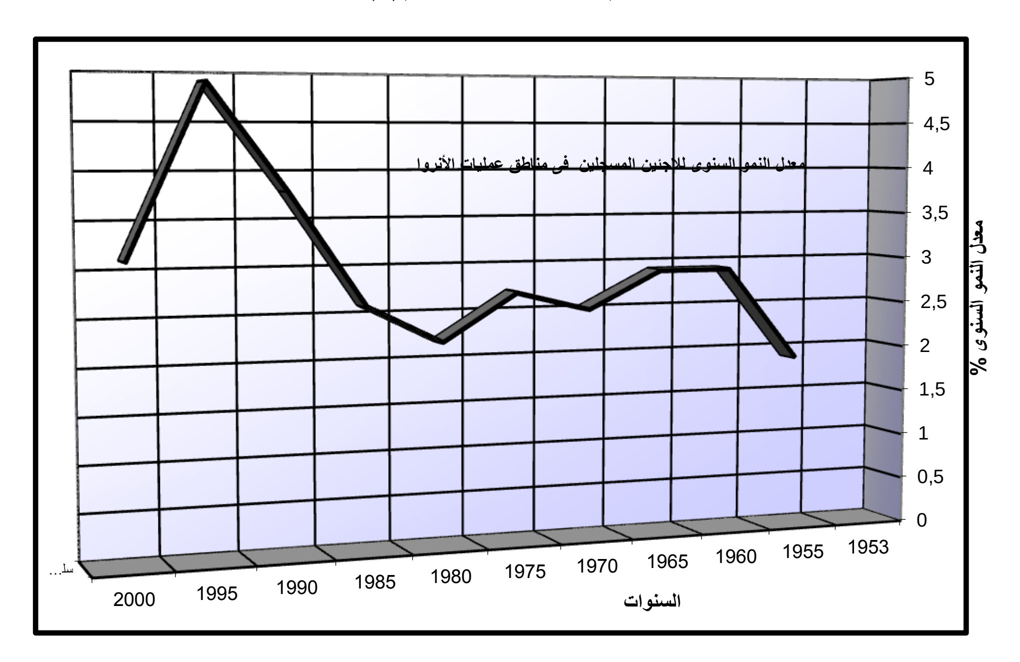
يتوزع اللاجئون الفلسطينيون حسب المنشأ[16] عام 2000 كما يلي: ليدا –اللد– 29% غزة 23%، الجليل 19%، القدس14%، حيفا 11%، سامريا 4%. كما يتضح من الشكل رقم (4).



شكل رقم (4): اللاجئون الفلسطينييون حسب المنشأ

- ***حالة اللاجئين الفلسطينيين وحقوق الإنسان:***

الخصائص الديموجرافية : ترتفع معدلات النمو السنوي بين اللاجئين المسجلين لدى الأنروا بشكل ملحوظ،، وأن أظهر تحليل البيانات تذبذب واضح في هذه المعدلات، وقد انعكس التحسن النسبي لأحوالهم على استمرار ارتفاع معدل النمو السنوي بصفة عامة من 1,9% سنوياً بين أعوام 1953–1955 إلى 4.9%سنوياً بين عامي 1995–1955، وإن كان هذا المعدل قد انخفض إلى 3.1 % سنوياً بين عامي 1995–2000 مما يعكس أيضاً تغير الأحوال المعيشية وعدم استقرارها، شكل رقم(5).



شكل رقم(5) : معدلات النمو السنوي للاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأنروا بين 1953–2000 .

وترتفع معدلات المواليد الخام إلى 32.2 في الألف بين اللاجئين، وترتفع في قطاع غزة عن المعدل العام لتبلغ 35.6 في الألف، وترتفع أيضاً عن ذلك المعدل في باقي المناطق عدا لبنان التي ينخفض بها إلى 24.6 في الألف، وعموماً تعد هذه المعدلات من ى المعدلات المرتفعة ، وتقارن بمعدلات المواليد في المملكة العربية السعودية والتي تقدر بحوالي34 في الألف وهي الأعلى في المنطقة العربية، وتصل معدلات وفيات الرضع إلى 31.2 بين كل ألف مولود حي، وإن ارتفعت عن ذلك المتوسط في لبنان لتصل إلى 35 في الألف، وفي قطاع غزة 33 في الألف، وفي الأردن 32 في الألف، بينما انخفضت عن

المتوسط في سوريا وكانت 29 في الألف، وفي الضفة الغربية وكانت 27 في الألف وذلك حسب بيانات الأنروا سنة 2000. وتشير البيانات أيضاً إلى أن نسبة الإناث بين مجتمع اللاجئين الفلسطينيين لم تزد عن 49.5% من جملتهم عام 1953، ثم تناقصت قليلا، وإن لم تنخفض عن 48.6% عام 1975، وسجلت نسبتهن 49% عام 2000، بمعنى عدم الارتفاع الكبير في نسبة النوع أو نسبة الذكورة التي ترتفع طبقاً لهذه المعدلات عن نسبة الإناث، ويتميز مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بالشباب، إذ أن حوالي 47% من جملتهم تحت 20 سنة، و64% منهم تحت 30 سنة، وهو نوع من التعويض الديموجرافي في مواجهة المحنة. وترتفع نسبة صغار السن بشكل ملحوظ في قطاع غزة لتصل نسبة الأطفال الأقل من 16 سنة إلى 45% من جملة اللاجئين به، في حين تدور النسبة حول 35 % في باقي مناطق عمليات الأنروا الخمس حسب بيانات عام 2000 .

الإعاشة ونوعية حياة اللاجئين الفلسطينيين: **يعيش ما يربو على ثلث اللاجئين الفلسطينيين أي أكثر من1.3 مليون لاجئ مسجل في مخيمات، بينما يعيش ثلثي اللاجئين المسجلين لدى الأنروا في مدن وقرى الدول المضيفة في مناطق عمليات الأنروا. يعيش اللاجئون الفلسطينيون في 59 مخيم منها: 19 مخيم في الضفة الغربية، و12 مخيم في لبنان، و10 مخيمات في كل من الأردن وسوريا، وفي غزة 8 مخيمات، وتختلف نسبة المسجلين في المخيمات من اللاجئين من منطقة إلى أخرى من مناطق عمليات الأنروا الخمس، ويوضح الجدول رقم (2) ذلك التباين حيث نجد النسبة ترتفع في لبنان إلى أكثر من 57%، بينما ترتفع في قطاع غزة كذلك إلى أكثر من 53%، بينما تنخفض إلى 29 % في سوريا، وإلى 27% في الضفة الغربية، وإلى 17.7% في الأردن. وفق بيانات الأنروا أواخر 2003.** [17]

جدول رقم (2): اللاجئون المسجلون في المخيمات (أخر أكتوبر 2003)

منطقة العمليات	عدد المخيمات	*اللاجئون الفلسطينيون المسجلون*		
		عدد المسجلين	عدد المسجلين في المخيمات	%
Jordan الأردن	10	1718767	304430	17.71
Lebanon لبنان	12	391679	225125	57.48

Syrian AR سوريا	10	409662	119766	29.23
West Bank الضفة الغربية	19	654971	176514	27.-
Gaza Strip قطاع غزة	8	907221	478854	53.25
Total الجملة	59	4082300	1301689	31.88

تتسم الظروف الحياتية للاجئين بالكثافة السكانية العالية التي تصل إلى أكثر من 50 ألف ساكن /كم2 في كثير من المخيمات، والبطالة المرتفعة والبنية الأساسية التحتية غير كافية ومصارف المجارى المفتوحة، وإمدادات المياه النظيفة المحدودة وأنظمة الصرف غير المرضية التي تجعل الفيضانات أمراً مألوفاً، في الظروف الجوية الشتوية القاسية في أغلب الأحوال. يتصل حوالي 96.1% من جملة موائل اللاجئين بشبكات مياه الشرب، تتراوح حسب المناطق الخمس بين 100% في قطاع غزة، و 84.7% في سوريا، أما نسبة الموائل بالمخيمات والتي تتصل بشبكات الصرف الصحي كلياً أو جزئياً فتصل إلى 68.1 % على مستوى الوكالة ، وتتباين بين 68.6 % في مخيمات سوريا ، و54% في قطاع غزة، كما يتمتع حوالي 50 مخيم للاجئين بخدمات الأنروا لجمع النفايات الصلبة ونقلها ميكانيكيا، ويتمتع عدد منها بالخدمات البلدية في هذا المجال ومجالات خدمات الصحة البيئية الأخرى. وذلك حسب بيانات الأنروا عام 2000، والمتاحة في ديسمبر 2002. [20]

الحالة الصحية **: أثرت سنوات الصراع والحروب والشعور بانعدام الأمل في المستقبل الآمن جميعها في تدهور صحة اللاجئين، فالأمراض غير لمعدية، مثل السكري ،وضغط الدم وأمراض شرايين القلب والسرطان، آخذة في الزيادة، وتعد معدلات المواليد في مجتمع اللاجئين الأعلى في العالم، كما أن الفترات الفاصلة بين الولادات قصيرة، مما يؤثر في صحة النساء، وترتفع حالات الإسهال الشديد والديدان المعوية ولا سيما بين الأطفال نتيجة للظروف المتردية في المخيمات، في حين يحصل اللاجئون على الخدمات الصحية التي يوفرها القطاع في البلدان المضيفة بالمنطقة بدرجات متفاوتة، فإن الأنروا تظل الجهة الرئيسية التي توفر الرعاية الصحية الأولية PHC، ويشارك مجتمع اللاجئين في تكلفة خدمات المستشفي والفحوص الطبية، كما يسهم اللاجئون من خلال مشاركتهم التطوعية في المشروعات الصحية. وبالرغم من هذه الظروف تشير المؤشرات إلى تحسن**

كبير في الحالة الصحية للاجئين عن العقود الأولى للجوئهم، حيث كانوا يعانون من ارتفاع معدلات وفيات المواليد وانتشار سوء التغذية، وأسفرت الأمراض المعدية كالملاريا والالتهاب المعوي والسل والأمراض المعدية الأخرى، عن مستويات متردية من المرض والوفاة. وكانت ظروف الصحة البيئية رديئة للغاية حيث عاش اللاجئون في مخيمات أو تجمعات سكنية. وكانت المياه تتوافر من نقاط توزيع عامة، وكانت المراحيض والحمامات العامة هي مرافق الصرف الوحيدة ، فقد عانى اللاجئون ومازالوا من انعدام الكثير من حقوق الإنسان اللائقة بكرامته، وقد عملت الأنروا من خلال برامجها الغذائية العادية والإضافية لمواجهة الطوارئ الصحية وغيرها، وبرامجها والصحية بالنسبة للأطفال والأمهات الحوامل والمرضعة والتخطيط العائلي، ومرضى السل، ومازالت، وبحلول 1970 أدارت الأنروا 20 مركزاً لمعالجة الجفاف وسوء التغذية في مواجهة ارتفاع حالات أنيميا فقر الحديد في الدم ونقص البروتينات والفيتامينات بالإضافة إلى برامج موسعة للتطعيمات من أمراض عديدة، وقد تم بالفعل تحصين ما يناهز 99% من أطفال اللاجئين تحت 3 سنوات لذا لم تنتشر الأوبئة بين مجتمع اللاجئين.. وفي عام 1999 تم تمويل علاج حوالي 5,5 مليون زائر من المرضى عيادات الأنروا لتلقى العلاج وتلقى الاستشارات الطبية، وحوالي 5800 مريض بعيادات الإنسان في مناطق عمل الأنروا الخمسة، علاوة على ذلك كان مجموع الأطفال اللذين تلقوا الفحوصات الطبية الدورية حوالي 468651 من الأطفال الملتحقين بمدارس الأنروا عام 1999/2000، وحصل ما يناهز 77055 من أطفال المدارس على تطعيمات DT/Td أي ضد الدفتريا والتيتانوس، وتقدم الأنروا المساعدات من خلال المستشفيات والمراكز الطبية، وبالنسبة للإناث في سن الحمل والأطفال الأقل من خمس سنوات، الذين يمثلون حوالي ثلثي جملة السكان الفلسطينيين اللاجئين المسجلين، تعد تكلفة الخدمات الطبية والرعاية الصحية والتخطيط العائلي المقدمة لهم، هي الأكثر تأثيراً والأعلى بالنسبة للإنفاق على قطاع الصحة في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن ذلك قد انعكس على نجاح برنامج التخطيط العائلي أو تنظيم الأسرة في خفض عدد الحوامل المعتنى بهم في مراكز الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، من 73476 حامل عام 1995 إلى 69777 حامل عام 1999، ورفع عدد المتلقين لإرشادات وخدمات التخطيط العائلي بهذه المراكز في نفس الوقت، كما انعكس على نسبة الأطفال الذين ظلوا على قيد الحياة إلى حوالي 72.9 % من جملة الأطفال المولودين-

أقل من سنة أي الرضع- المسجلين على مستوى الوكالة عام 1999 وكانت أعلى نسبة في قطاع غزة. . . وبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 122 مركزاً عام 2000، تحظى الضفة الغربية بحوالي 34 مركزاً، ولبنان 25، والأردن وسوريا 23 لكل منهما،في يصل عددها إلى 17 في قطاع غزة، يضاف إلى ذلك خدمات تتكامل مع الرعاية الصحية الأولية، وهي: 93 معمل، و82 عيادة أسنان، 111 للعناية الخاصة، و76 من الاختصاصيين للرعاية... وهذه الأعداد لا تتناسب مع نسب توزيع اللاجئين التي عرضناها سابقاً. وقد بلغ المعدل اليومي للكشف الطب في خدمات المستشفيات الأساسية لكل طبيب 101 مريض يوميا عام1999 ، في حين كان هذا المعدل 103 عام 1992. ذلك بالرغم من تزايد عدد اللاجئين كما اتضح سابقاً مما يعكس تردى الأحوال عن سابقتها رغم الجهد المبذول، كما يعكس مشكلة التمويل... وتقوم الأنروا بتوزيع جرايات الغذاء على كل اللاجئين، وبدأت في توزيع جرايات خاصة على نسبة من اللاجئين بلغت 6 % عام 2000، وهي النسبة منهم الأكثر حاجة له، وذلك منذ عام 1982. وتتفاوت نسبة من يحصلون على هذه الميزة بين المناطق المختلفة، تتراوح بين 3% في الأردن، و11% في لبنان.(21)

الحالة التعليمية: **بالرغم من صعوبات التمويل قامت الأنروا – ومازالت- بتقديم الخدمات التعليمية إلى جانب الرعاية الصحية وخدمات الإغاثة والإعاشة لمجتمع اللاجئين، فقد قامت ببناء 316 مدرسة ابتدائية و331 مدرسة إعدادية، تضم حالياً ما يدور حل نصف المليون تلميذ تبلغ نسبة الإناث بينهم 49.9% (كانت نسبة الإناث 3.5% فقط عام 1950-1951) وذلك في مدارس التعليم الابتدائي والإعدادي التابعة للأنروا. بينما يبلغ جملة الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي ما يقرب من 700 ألف تلميذ يتوزعون بين مدارس الأنروا التي يلتحق بها 76%من التلاميذ اللاجئين في المرحلة الابتدائية و72% من تلاميذ المرحلة الإعدادية، ثم مدارس حكومات البلدان المضيفة ويلتحق بها 24% من جملة التلاميذ اللاجئين والمدارس الخاصة 4%، من جملة الملتحقين بالمدارس الابتدائية والإعدادية من اللاجئين في مراحل التعليم المختلفة، وتصل نسبة الالتحاق الإجمالية في مدارس الأنروا إلى 68% من جملة اللاجئين الفلسطينيين، كما حققت الأنروا نجاح ملحوظ فيما يخص التمييز بين الإناث والذكور في مجال التعليم، كما تعمل المدارس لفترتين لتغطية الاحتياجات التعليمية للاجئ (83% من المدارس الابتدائية و62% من**

الإعدادية)، ترتفع النسبة إلى أعلى قيمها في مدارس الأردن (93%)، بينما أقلها في العمل فترتين مدارس الضفة الغربية (27%)، كما تقدم خدمات التدريب للمدرسين قبل القيام بالتدريس ومعظمهم من الإناث، وقد بلغ عددهم 2169 متدرب، وتصل نسبة التلاميذ للمعلمين39.1 تلميذ/ معلم في الابتدائي وتقل عن ذلك في الإعدادي لتصل إلى 28.8 تلميذ / مدرس في المتوسط وتتفاوت هذه النسب بين مناطق عمليات الأنروا المختلفة، ويرتفع معدل التلاميذ في الفصل في قطاع غزة عن سائر المناطق بسبب الزيادة السكانية الكبيرة. أما نسبة الرسوب بين التلاميذ فهي الأعلى في لبنان، بالنسبة للابتدائي، والضفة الغربية وسوريا بالنسبة للإعدادي، يرجع ذلك لفقر الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين بها والتي تدفع التلاميذ إلى ترك المدرسة والبحث عن عمل لمساعدة الأسرة. . .هذا ويصل عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي 866 طالب عام1998- 1999. [22] مما يعنى حصول اللاجئين على بعض حقوقهم في التعليم الذي يحتاجونه والحقيقة أن نسبة المتعلمين ترتفع بين الفلسطينيين بشكل ملحوظ.

ويحصل اللاجئون على العديد ن الخدمات الاجتماعية الأخرى والتي تقدم لهم في مناطق عمليات الأنروا الخمس من خلال135 مركزاً للرعاية الاجتماعية تتوزع ما بين مراكز المرأة(71 مركزاً) بدأت عملها عام 1987وتقدم هذه المراكز خدماتها لحوالي 18000 أنثى في مختلف الأعمار، ومراكز أنشطة الشباب (27 مركزاً) تقدم الأنشطة الرياضية، والتعليم المستمر، والتدريب القيادي والمدني والمجتمعي-منذ عام 1959- لأكثر من 12000 شاب يومياً، ومراكز التأهيل المجتمعي (36 مركزاً) للمصابين بالعوق الذهني، وتقدم خدمات التشخيص والتأهيل، والعلاج وتقويم التخاطب.وكل مراكز الشباب والتأهيل المجتمعي يتم تمويلها بالجهود الذاتية، بينما 8 من 71 برامج مراكز المرأة يتم تمويلها ذاتياً، و54 منها يتم تمويلها جزئياً، بينما مازال 9 منها فقط تعتمد في تمويلها على مساندات الأنروا. [23]

والواقع أن كل ما سبق لا يعنى تحسن أوضاع اللاجئين فهم لا يحصلون إلا على أقل من حد الكفاف ، فحد الكفاف اللائق بالإنسان هو أن يحصل على المأوى والمأكل والملبس، وتتعدى حقوق الإنسان ذلك بكثير، بالرغم من أن خدمات الوكالة لا يجرى إيقافها، إلا أنها اضطرت لاتخاذ تدابير تقشفية على مدى السنوات القليلة الماضية نظراً

لنقص في التمويل، إذ أن التبرعات لم ترتفع بما يكفي لمواكبة التضخم والنمو السكاني للاجئين، ونتيجة لذلك انخفضت الخدمات المقدمة للاجئين، كما يتضح ذلك من حقيقة أن معدل الإنفاق السنوي على اللاجئ الواحد قد انخفض من 200 دولار في العام سنة 1975 إلى 70 دولار سنة 1997. (24) وهو ما يعنى أن اللاجئين كانوا وما زالوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي وهو أقل من دولار يومياً للفرد، ومع كل ذلك مازالت الأنروا ملتزمة بخدمة اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة.

أما عدد اللاجئين الفلسطينيين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فيربوا على 100.5 ألف لاجئ، عام 2000، وقد بلغ عدد ملتمسو اللجوء من الفلسطينيين في أوربا الغربية 20300 ألف طالب من عام 90–1999 . (25)

- *حق اللاجئين في العودة*:

لقد حولت تراكمات السنين القضية الفلسطينية إلى قضية دولية، ولم تعد قضية مجموعة من اللاجئين فقط، بل أصبحت قضية دولة تطالب بالاعتراف بها وبتحديد حدودها الآمنة وحق تقرير المصير، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة وهي ملزمة لجميع الأطراف وتنص على عودة اللاجئين صراحة، مثل قرار التقسيم181 عام 1948 والذي اعتبر اليهود رفض العرب له نقطة اللاعودة لإعادة اللاجئين لأوطانهم، والقرار رقم 194 /د/3 في 11 ديسمبر لعام ، 1948،[26] والذي أقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ففي الفقرة رقم 11 من هذا القرار نص على أنه " يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام معي جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب تاريخ ممكن عملياً، ويجب دفع تعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة، وعن فقدان الممتلكات أو الضرر اللاحق بها والذي ينبغي إصلاحه بموجب مبادئ القانون الدولي أو بروح الإنصاف". وقد أكدت الجمعية العامة على حق العودة مراراً في 28 قرار دولي منذ القرار رقم 302/د/ 4 لسنة 1949 وحتى القرار32 /9في 1977/12/13، ويشير الواقع إلى أن إسرائيل قد أعلنت يوم قيام دولتها بأنها ستكون مستعدة للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 181 قرار التقسيم والالتزام بما جاء فيه، فهي إذن قبلت بوجود الفلسطينيين داخل حدودها، بل أن مندوبها في الأمم المتحدة عشية التصويت على قبول عضوية إسرائيل، قبل بعودة

اللاجئين المنصوص عليها في الفقرة 11 من القرار 194 السابق ذكره وأقر بأن حكومة إسرائيل لا ترفض تلك الفقرة ولكن ذلك مرهون بتوفير ظروف السلم في المنطقة وتوفير الإمكانات العملية لجعل العودة ممكنة...وبذلك تم الربط بين انضمام إسرائيل لعضوية الأمم المتحدة وقبولها لمبدأ حق العودة، إلا أنها في الواقع أصدرت التشريعات اللازمة والمحددة لشروط العودة بما يتعارض مع التزامها أمام الأمم المتحدة، فقد حددت حق العودة فقط لمن هو يهودي يدخل البلاد بتأشيرة "عائد" كما أسقطت حق اللاجئين في المطالبة بالأملاك في فلسطين وبالتالي أسقطت حقهم في العودة، وذلك بإصدارها ما عُرف بقانون أملاك الغائبين الصادر سنة 1950 ، كما أدى انعدام السلم بين العرب واليهود إلى تعذر عودة اللاجئين خلال العقود الماضية. (27)

وبالتالي تتوقف عودة اللاجئين على مدى رغبة إسرائيل في إعادة اللاجئين إلى ديارهم، بكل ما في ذلك من محاذير ديموجرافية وأثنية وأمنية وسياسية لإسرائيل. مدى وحجم المساعدات التي ستقدمها دول العالم لتحقيق ذلك، وطبيعة الحل السلمي الذي سيتم التوصل إليه بين العرب وإسرائيل.

يقدر عدد سكان إسرائيل بحوالي 5.5 مليون ساكن منهم أكثر من مليون عربي، يمثلون ما يقرب من خمس السكان، فهل ستقبل قدر عدد سكانها من العرب وتضحي بتركيبها العرقي، ويصبح العرب حوالي 50 % من السكان أو أكثر مع معدلات نمو سكاني مرتفعة واحتمالات تزايد سكاني كبيرة في سنوات قليلة، مع ما سيكون لهم من حقوق سياسية ذات تأثير متوقع في صنع القرار، وغير ذلك من حقوق... والحقيقة أن القضية ليست قضية قبول إسرائيل بقدر ما هي قضية تعتمد على معطيات الأطراف في عمليات التفاوض التي قطعت أشواطاً وتعثرت كثيراً ولا يتسع المجال لشرح ذلك وما خارطة الطريق ببعيدة ، وهاهو اتفاق جنيف غير الرسمي الذي لم ينص صراحة على عودة اللاجئين رغم القرارات الدولية التي خولت لهم هذا الحق. وقد تكون للأوضاع المعيشية والظروف السياسية التي يحياها الفلسطينيون في أماكن تواجدهم آثارها الكبيرة على عودتهم، فالاستجابة قد لا تكون واحدة في هذا الشأن بين حاملي جوازات السفر الأمريكية والأوربية ومن يعملون ويستثمرون في الدول الغنية، وبين من يعيشون في المخيمات والأحياء الفقيرة وتحت الحصار، وخلف الجدار العازل ، في الدول والمناطق المضيفة للاجئين.

يشير استقراء اتجاهات مسارات القضية إلى أن إسرائيل تتعمد تصعيد الموقف لتبقى حالة انعدام السلم قائمة لمصلحتها في ذلك، كما ستحدد طبيعة الحل السلمي الذي قد يتم التوصل إليه وبدقة الظروف التي ستفرض على اللاجئين، وأعدادهم، ونوعيتهم وملكيتهم، مما سينعكس على حق العودة، وربما يصل الأمر إلى حد الصفقة لتحقيق السلام – يمكننا مطالعة اتفاق جنيف بالأمس القريب وهو نموذج لبعض الأفكار السائدة لتحقيق السلام_ كما تمثل الكثافات السكانية المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة– التي تصل في الضفة والقطاع إلى 446 ساكن /كم2، وفي قطاع غزة ترتفع إلى 2876 ساكن /كم2– عقبة أمام قدرة الأراضي الفلسطينية على استيعاب اللاجئين، خاصة في ظل استقطاع مساحات كبيرة من كل منهما من قبل إسرائيل لإنشاء المستوطنات، والأراضي الصفراء– صنفها المحتل الإسرائيلي حدودية لتدريب الجيش– ثم قيام إسرائيل بتنفيذ الجدار العازل مما جعل من مناطق الفلسطينيين مناطق أشبه بالمعازل، مما يعنى عملياً زيادة في الكثافة السكانية ترتفع في قطاع غزة عن 3300 ساكن/ كم2 ، والتي ترتفع في المخيمات إلى أكثر من 50 ألف ساكن /كم2 ، مع تزايد السكان وعدم زيادة مساحات المخيمات بما يواكب ذلك. فكيف يستقبل القطاع والحالة هكذا العائدين على سبيل المثال...كما تتحجج إسرائيل بقرى الفلسطينيين المدمرة والتي لم تعد صالحة للسكنى، وتدفق اليهود الشديد وسكناهم البيوت العربية استيلاء المستوطنين على الأراضي الزراعية وإقامة المشروعات عليها ، وبناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المسلوبة، فقد بات للغاصب حقوق فيما اغتصب، فهل نترك نحن حقوقنا المغتصبة، هذا ما ستجيب عنة الأحداث القادمة. إن الأمر يحتاج من العرب والفلسطينيين حكمة ودقة وحرص على الحقوق المشروعة والمعترف بها دولياً أثناء التفاوض.. ووضع قضية اللاجئين موضعها الصحيح.

المصادر والهوامش

1– يوسف أبو مايلة، منصور نصر اللوح، مها موسى شعت، رائدة حسن أبو زيد، **(1998)**، القرى المدمرة في فلسطين حتى عام **1952**، الجمعية الجغرافية المصرية، سلسلة بحوث جغرافية، العدد الثالث، القاهرة، ص- **14** **.1**

2- محمد أمير عبد القادر قيطة **(2001)** ، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وقطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص **.325**

3- يوسف أبو مايلة، منصور نصر اللوح، مها موسى شعت، رائدة حسن أبو زيد، **(1998)**، مرجع سابق، ص**13**.

– محمد محمد شراب، **(1989)** معجم بلدان فلسطين، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ص**57-22** .

4 - راجع:

– محمد نحال، **(1988)**، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضى فلسطين العربية– منشورات فلسطين المحتلة، مركز التخطيط بيروت.

– كامل خلة، **(1980)**، فلسطين والانتداب البريطاني **1922-1939**، مركز الأبحاث بيروت.

– يوسف أبو مايلة، منصور نصر اللوح، مها موسى شعت، رائدة حسن أبو زيد، **(1998)**، مرجع سابق.

– محمد أمير عبد القادر قيطة **(2001)** ، مرجع سابق.

– عمران صبيح، **(1993)** ، دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، دار الجليل، عمان.

– قسنطين خمار، **(1989)** ، أسماء الأماكن والمواقع والمعالم الطبيعية والبشرية والجغرافية المعروفة في فلسطين حتى عام **1948** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت .

– كمال عبد الفتاح، خريطة القرى المدمرة في فلسطين **1048-1950** ، جامعة بيرزيت، الضفة الغربية.

– محمد محمود الصياد، خريطة فلسطين بين الانتداب والانتهاب، خريطة رقم **4** ، مركز الشرق الأوسط، القاهرة.

– المركز الجغرافي الفلسطيني، **(1995)** ، مشروع قاعدة مسح المستعمرات الإسرائيلية، التقرير الأول، دائرة المساحة، السلطة الوطنية الفلسطينية.

5– يوسف أبو مايلة، منصور نصر اللوح، مها موسى شعت، رائدة حسن أبو زيد، **(1998)**، مرجع سابق.

6 - الأمم المتحدة، **(1978)** ، تقرير حول حق الشعب الفلسطيني في العودة، نيويورك، ص 10.

7-http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003) .

8- مفوضية الأمم المتحدة لشئن اللاجئين،(2000)، حالة اللاجئين في العالم 2000 خمسون عاماً من العمل الإنساني، جنيف، ص20-21.

9- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003)) .

10- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،(2000)، مرجع سابق، ص20-21.

11- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

12- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

13- مفوضية الأمم المتحدة لشئن اللاجئين،(2000)، مرجع سابق، ص20-21.

14- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

15- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003). الأرقام المطلقة والنسب من حساب الباحثة

16- http:// WWW.un.org/unrwa/overview.(8/12/2002). الأرقام المطلقة والنسب من حساب الباحث

17- http:// WWW.un.org/unrwa/overview.(8/12/2002. الأرقام المطلقة والنسب من حساب الباحث

18- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

19- http:// WWW.un.org/unrwa/overview.(8/12/2002). مصدر الأرقام المطلقة

20- - http:// WWW.un.org/unrwa/overview.(8/12/2002 الأرقام المطلقة والنسب من حساب الباحث.(

22- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

23- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

24- http:// WWW.un.org/unrwa/overview. (31/10/2003).

25- UNHCR, (2002), Refugees by numbers 2002, Geneva.

26- الأمم المتحدة، (1978)، تقرير الأمم المتحدة حول حق الشعب الفلسطيني في العودة، نيويورك، ص14.

27 – لمزيد من التفصيلات ارجع إلى:

- محمد أمير عبد القادر قيطة **(2001)** ، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وقطاع غزة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص345– 366.